الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ESCWA/16/5
٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالانكليزيه

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمان

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

DEC 14 1992

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

92-0026

أولا- مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا

في إطار عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) وتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين، وبالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن، والمكتب الاقليمي للجنة الشرق الأوسط لشؤون المكفوفين، وبرنامج الخليج العربي لدعم مؤسسات الأمم المتحدة الانمائية، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط، وحكومة هولندا، نظمت الاسكوا مؤتمراً حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا. وعقد المؤتمر في عمان من ١٠ الى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وكانت مواضيع المؤتمر الرئيسة الثلاثة ما يلي:

١- المشاركة الكاملة من قِبَل المعوقين في مداولات المؤتمر وفي شتى الفعاليات المنظمة على هامش المؤتمر.

٢- تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها في منطقة الاسكوا من خلال نهج متعدد القطاعات (فرقة عمل الاسكوا المشتركة بين المنظمات والمعنية بالعوَق).

٣- تعزيز قدرات المعوقين وقوتهم الابداعية.

وأولي اهتمام خاص للمشاركة الكاملة من قِبَل المعوقين في مداولات المؤتمر. وأُعدت جميع وثائق المؤتمر باللغة العربية ولغة برايل الانكليزية من أجل المشاركين المكفوفين. وبالاضافة الى ذلك وُفِّرت أجهزة بركنز برايل أثناء المؤتمر لتمكين المشاركين المكفوفين من طبع ملاحظاتهم. كما وُفِّرت الترجمة الفورية بلغة الاشارات لضمان مشاركة الصم الكاملة في مناقشة المواضيع المطروحة على بساط البحث. وكان الرئيس الفني للمؤتمر كفيفاً. وروعي في اختيار الفندق سهولة وصول المعوقين الى جميع المرافق والخدمات. ووُفِّرت حافلة مصممة خصيصاً للمعوقين المتنقلين بالكراسي المتحركة طوال مدة المؤتمر، لنقلهم من المطار واليه والى الفعاليات المنظّمة على هامش المؤتمر.

وحضر المؤتمر ٢٠٠ خبير عربي ودولي، منهم ٤٠ معوقاً، ومنهم كذلك خبراء شاركوا بصفتهم الشخصية، وممثلون عن حكومات، وممثلون عن منظمات عربية، وخبراء في الاعلام، وبعض الشخصيات البارزة من المنطقة، بالاضافة الى ممثلين عن الاعضاء في فرقة عمل الاسكوا المشتركة بين المنظمات والمعنية بالعوَق وغيرها من وكالات الامم المتحدة. وأبدت الحكومة الأردنية، على جميع المستويات، اهتماماً خاصاً بالمؤتمر. كما حضرت جلالة الملكة نور الحسين جلسة الافتتاح وألقت خطاباً هاماً. وحضرت الملكة نور اليوم الرياضي الختامي للمعوقين وإختتمت المؤتمر رسمياً. وحضر سمو الأمير رعد بن زيد، كبير الامناء، جلسات مختلفة وجميع الفعاليات المنظمة على هامش المؤتمر، وقام بدور رئيس في تنظيم اللقاءات الرياضية بين الرياضيين المعوقين.

وفي البرنامج العلمي للمؤتمر، نظمت الاسكوا واعضاء فرقة العمل طرح سلسلة من القضايا المتصلة بالعوق بما في ذلك استعراض مشاكل المعوقين واحتياجاتهم، والوقاية من العوق وعلاجه، والتدريب والتعليم

والتدريب المهني والعمالة، والاحصاءات المتعلقة بالمعوقين، والمرأة والعوق، ونقل التكنولوجيا المناسبة للمعوقين، والجوانب الاجتماعية للمعوقين وتكييف المحيط الطبيعي مع احتياجات المعوقين. وجرى عدد من الفعاليات على هامش المؤتمر بهدف ابراز قدرات المعوقين وقوتهم الابداعية. ونظمت الاسكوا، بالتعاون مع الاتحاد الرياضي الاردني للمعوقين، لقاءات رياضية للمعوقين. كما قامت الاسكوا بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالاردن، برعاية حفل موسيقي من اداء اوركسترا النور والأمل المصري (الاوركسترا التي أثبتت جدارة دولية والمؤلفة من ٤٠ عازفة كفيفة في مصر). وقد انتهى المؤتمر الى تقديم ٥٥ توصية عملية تتضمن ما يلي:

١- تكييف التكنولوجيات المتقدمة، التي تظهر في البلدان الصناعية، لتلبية الاحتياجات المحلية ونقلها الى المنطقة من خلال تدريب الموظفين. وتشجيع استخدام الحاسوب للمساعدة في ادماج المعوقين في المجتمع. وقد تتضمن العملية تكييف الاجهزة حتى تتسنى إتاحتها لفئات مختلفة من المعوقين وتطوير مجموعات من البرامجيات الملائمة.

٢- العمل على أن يشارك المعوقون، على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية، سواء كأعضاء في منظمات او بصفتهم الشخصية، مشاركة كاملة في عمليات اتخاذ القرارات كنظراء متساوين. وسنّ القوانين التي تحقق هذا الغرض.

٣- تصميم برامج وأنشطة في ميدان العوق على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية تستجيب لقضايا العوق المطروحة ولمتطلبات تحقيق شتى أهداف عقد الامم المتحدة للمعوقين. على ان تتجاوز هذه البرامج والأنشطة نهاية العقد في عام ١٩٩٢ وان تقوم الاسكوا بتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات المختصة بهدف نشر المعلومات والقيام بالبحوث وتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين. ولهذا الغرض يوصي المؤتمر بعقد سلسلة من الاجتماعات الفنية الاقليمية تتناول مختلف جوانب العوق قبل المؤتمر العالمي المقترح عقده في عام ١٩٩٢ ايذانا بنهاية العقد.

٤- ايلاء الأهمية اللازمة لتدريب الاعلاميين لمساعدتهم على الوفاء بمسؤولياتهم نحو المعوقين وتنظيم شتى برامج التدريب. كما ينبغي بذل جهود مكثفة عن طريق مختلف وسائل الاعلام لنشر الوعي في المجتمع وتشجيع الاتجاهات الايجابية نحو المعوقين وتصحيح المواقف السلبية.

<u>نشاطات الاسكوا لمتابعة توصيات المؤتمر</u>

جُمِعَت وقائع المؤتمر التي تضم جميع الدراسات القطرية والدراسات الفنية المعروضة على المؤتمر وهي متاحة بالانكليزية في الوثيقة (E/ESCWA/SD/1992/2). ويجري أيضا اعداد شريط فيديو للتوزيع يبيّن لقطات من وقائع المؤتمر.

ويتمثل أحد أعمال متابعة المؤتمر الملموسة في اعتزام الاسكوا تنظيم حدث ثقافي للمعوقين في المنطقة بالتعاون الوثيق مع مكتب الامم المتحدة في فيينا/مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية وغير ذلك من الوكالات في النصف الثاني من عام ١٩٩٢. ويعتبر هذا الحدث أحد أنشطة المتابعة المباشرة للمؤتمر مع التركيز بوجه خاص على زيادة وعي الجمهور بقدرات المعوقين. وسيتضمن هذا الاسبوع سلسلة من النشاطات الثقافية يقوم بها فنانون معوقون وجلسات تتناول سن التشريعات الخاصة بحالات العوق في بلدان منطقة الاسكوا؛ ووضع استراتيجية طويلة الأجل حتى عام ٢٠١٠ تضم مجموعة جديدة من الأهداف العملية لتعزيز التقدم المحرز خلال العقد وتحقيق التنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

كما ضمّنت الاسكوا برنامج عملها للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ دراستين فنيتين بعنوان «إعتماد وتكييف ونقل التكنولوجيات المناسبة للمعوقين في منطقة الاسكوا» و«الجولة الثانية من رصد تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في بلدان منطقة الاسكوا».

أما أكثر جوانب المتابعة اتساماً بالطابع العملي فهو انشاء وحدة من وحدات برايل لتجهيز وثائق الاسكوا المتصلة بالموضوع (بالانكليزية والعربية جميعاً) بطريقة برايل لصالح المكفوفين من المنطقة ومن خارج المنطقة. ويجري حالياً اعداد هذا المشروع بفضل تبرع المكتب الاقليمي للجنة الشرق الأوسط لرعاية المكفوفين بطابعة من نوع برايل (LED 120)، وبالتعاون الوثيق مع المكتب.

ثانيا- المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية
(القاهرة، ١٠-١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١)

ألف- مقدمة

١- أكّدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٤٤، الذي دعت فيه الى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على أهمية عقد مؤتمرات اقليمية عن البيئة والتنمية وذلك بتعاون تام من جانب اللجان الاقليمية. وأوصت الجمعية العامة كذلك بإدماج نتائج تلك المؤتمرات في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٢، مع مراعاة أنه ينبغي للمؤتمرات الاقليمية ان تسهم إسهامات فنية هامة في المؤتمر.

٢- وخوّلت الجمعية العامة المؤتمر، الذي عُقِد في البرازيل في حزيران/يونيو ١٩٩٢، وَضْع استراتيجيات لوقف آثار التدهور البيئي وعكس مسار هذا التدهور، وذلك في إطار تعزيز الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية المستديمة والسليمة بيئياً في جميع البلدان. كما طلبت منه ان يتخذ مجموعة من الاجراءات، منها تقييم قدرة منظومة الامم المتحدة على تقديم المساعدة سواء في منع أو في تسوية المنازعات في مجال البيئة.

٣- وأعرب المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، الذي انعقد في القاهرة في ايلول/سبتمبر ١٩٩١، عن القلق الشديد ازاء استمرار تأثر المنطقة العربية بأخطار بيئية جسيمة من جراء الحروب، والنزاعات المسلحة، واستمرار التوتر بسبب عدم التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية، ذلك ان هذه الأخطار تشلّ التنمية وتدمر الموارد وتزيد من تدهور البيئة. ولذلك أكد الوزراء على الحاجة الملحة للتوصل الى حل دولي بشأن وضع تدابير للتصدي لهذه الأخطار.

٤- وقد طلب المؤتمر الوزاري الى الاسكوا ان تُعدّ وثيقة تقدم الى مؤتمر عام ١٩٩٢، تعبر عن كامل تطلعات الدول العربية وآرائها واهتماماتها. وقرر المؤتمر كذلك ان تكون الوثائق التي صدرت عنه، ومنها على سبيل المثال، '١' المنظور العربي عن البيئة والتنمية (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.1)؛ '٢' برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الدول العربية (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.2)؛ '٣' البرامج التنفيذية المقترحة في مجال البيئة والتنمية في الدول العربية (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.2B)؛ '٤' البيان الوزاري، جزءاً من التقرير الاقليمي المقدم الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٥- والجدير بالذكر أن البلدان العربية ملتزمة بالعمل منفردة أو مجتمعة لتحقيق التنمية المستديمة. وبوصفها اعضاءً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفي جامعة الدول العربية، اضطلعت بدور هام في عدة أنشطة تحقق هذه الغاية، منها ما يلي:

(أ) إعداد المنظور العربي عن البيئة والتنمية وتوضح فيه حالة المشكلات البيئية واتجاهاتها في البلدان العربية بالاضافة الى أسبابها الأصلية؛

(ب) إعداد برنامج عمل لتنمية ملائمة للبيئة وقابلة للاستمرار (ومستديمة) في الدول العربية يكون إطار عمل على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية. وتكمل برنامج العمل هذا شتى البرامج التنفيذية المقرر اجراؤها في المنطقة في هذا الصدد.

(ج) انعقاد المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ وإصدار بيان عن المؤتمر يدل على التزام البلدان العربية بتحقيق تنمية سليمة بيئياً وقابلة للاستمرار. كما يحدد البيان شتى المجالات التي تثير القلق وتحتاج الى تعاون المجتمع الدولي.

٦- وقد تم وضع التقرير الكامل، الصادر عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، تحت تصرف أمانة مؤتمر عام ١٩٩٢، لإصداره وتوزيعه على اللجنة التحضيرية الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (نيويورك، ٩ آذار/مارس - ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢). وقد أعيد إصدار هذا التقرير لتوزيعه في الدورة السادسة عشرة للاسكوا وهو يتضمن خلاصة للبنود الفرعية الثلاثة الواردة في

الفقرة ٥، بالاضافة الى النص الكامل للبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل. (تقرير الاسكوا المرفوع الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية E/ESCWA/16/5/Suppl.1).

باء- القضايا التي ستناقش في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢) وشواغل المنطقة العربية

٧- أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٤٤ أن القضايا البيئية التالية (غير المرتبة حسب أي نظام معين من الأولويات)، تندرج ضمن القضايا التي تحظى باهتمام أساسي في المحافظة على نوعية بيئة الأرض وخاصة في تحقيق تنمية سليمة بيئياً ومستديمة في جميع البلدان:

(أ) حماية الغلاف الجوي عن طريق مكافحة التغير في المناخ ونفاد طبقة الأوزون، والتلوث الجوي عبر الحدود؛

(ب) حماية نوعية موارد المياه العذبة وامداداتها؛

(ج) حماية المحيطات وجميع أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، وحماية المناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيدُ استخدامها وتنميتُها؛

(د) حماية موارد الأراضي وادارتها وذلك بمكافحة إزالة الغابات والتصحر والجفاف وغير ذلك؛

(هـ) حفظ التنوع البيولوجي؛

(و) الادارة البيئية السليمة للتكنولوجيا الحيوية؛

(ز) الادارة البيئية السليمة للنفايات، ولا سيما النفايات الخطرة، وللمواد الكيميائية السَّامة، فضلاً عن النقل الدولي غير المشروع للمنتجات والنفايات السمّية والخطرة؛

(ح) تحسين بيئة العيش والعمل للفقراء المقيمين في الأحياء الفقيرة في المدن والمناطق الريفية عن طريق استئصال الفقر بتنفيذ برامج متكاملة للتنمية الريفية والحضرية، واتخاذ ما يناسب من تدابير ضرورية على جميع المستويات لوقف تدهور البيئة وغير ذلك؛

(ط) حماية الظروف الصحية للإنسان وتحسين نوعية الحياة.

٨- وتتسم جميع هذه القضايا البيئية والانمائية العالمية، بأهمية كبيرة في المنطقة العربية، رغم ان طابع هذه المشاكل ومداها يتفاوتان بتفاوت الخصائص المادية والاجتماعية - الاقتصادية في مختلف البلدان العربية. ولكن البلدان العربية ستهتم اهتماماً خاصاً بالقضايا التالية، من خلال أعمالها التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢:

(أ) حماية موارد الأراضي وإدارتها عن طريق مكافحة التصحر وإصلاح الاراضي التي أصابها التدهور؛

(ب) تنمية الموارد المائية وحمايتها؛

(ج) تنمية الريف والمدن وتحسين نوعية الحياة؛

(د) إدارة النفايات والمواد الكيميائية السامة والخطرة إدارة سليمة بيئياً؛

(هـ) تحسين صحة الانسان والنظافة، وزيادة رفاهية جميع السكان؛

(و) المحافظة على التنوع البيولوجي؛

(ز) حماية الغلاف الجوي عن طريق مكافحة التغير في المناخ ونفاد طبقة الأوزون والتلوث الجوي عبر الحدود.

٩- وتجري حاليا مفاوضات عالمية بشأن قضايا التغير في المناخ والتنوع البيولوجي. ولكن لا يشكل أي من البلدان العربية واحدا من مجموعة الـ ٢٠ بلداً المسؤول عن إصدار الجزء الأكبر من الانبعاثات المؤدية الى غازات الاحتباس الحراري في العالم. وإن كانت البلدان العربية تعتمد نهجاً ايجابياً في هذه المفاوضات.

١٠- ورغم ان مشكلة التلوث الجوي عبر الحدود لا تعني المنطقة العربية بأكملها في الوقت الحالي، فهي قد تكون هامة على المستوى دون الاقليمي. ولذلك ينبغي تقييم هذه المشكلة وصياغة ما يلزم من اتفاقات واتخاذ ما يلزم من تدابير تنظيمية.

١١- وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع الى تقرير الاسكوا الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (E/ESCWA/16/5/Suppl.1).

ثالثا- مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً (باريس، ٣-١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠)(*)

عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، في باريس في الفترة من ٣ الى ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠. وكانت أهم أهداف المؤتمر، حسبما وردت في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٢، هي ما يلي: (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا؛ (ب) استعراض التقدم المحرز في اتخاذ تدابير الدعم الدولية ولا سيما في تقديم المساعدة الانمائية الرسمية؛ (ج) دراسة، ثم وضع وتنفيذ أية سياسات أو تدابير وطنية أو دولية تعجل بعملية التنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات كلما لزم الأمر.

وحضر المؤتمر ممثلون عن ١٥٠ بلداً، و١٤ منظمة حكومية دولية، و١٢ مكتباً وهيئة تابعة للأمم المتحدة، و١٦ من الوكالات المتخصصة وذات الصلة و٤٩ منظمة غير حكومية.

وظهرت في المناقشة العامة اختلافات، واتفاقات في وجهات النظر في بعض الحالات، في مواقف مجموعات البلدان المختلفة. وكان أهم ما تخلص إليه بيانات أقل البلدان نمواً أن عقد الثمانينات كان عقداً ضائعاً، اذ ان برنامج العمل الجديد الكبير لم يحقق أي هدف من أهدافه الرئيسة. والمساعدة الانمائية الرسمية التي كان من المستهدف ان تبلغ ١٥ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة لم تتحقق. كما شهدت البلدان النامية انهيار أسعار العديد من المواد الخام وتدهوراً في معدلات تبادلها التجاري وزيادة عبء خدمة ديونها مع تزايد الحمائية التي منعت وصول منتجاتها الى الاسواق.

وأكدت البلدان المتقدمة ان تغيير الاتجاه الحالي والتعجيل بتحقيق النمو والتنمية يتطلبان بذل جهود جماعية مثلما يتطلبان التزاما سياسيا وتقاسما للمسؤوليات بين أقل البلدان نموا وبين شركائها في التنمية. وفي حين ان المسؤولية الرئيسة عن التنمية تقع على عاتق أقل البدان نموا أنفسها، فإن المجتمع الدولي عليه دور داعم حيوي يقوم به من خلال التشجيع على خلق بيئة اقتصادية عالمية من شأنها ان تؤدي الى نمو سليم خالٍ من التضخم وتوفير الموارد الخارجية الكافية والمساعدة الفنية المناسبة.

وكان معروضاً على المؤتمر مشروع برنامج العمل الذي أعده الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا، والذي عمل كلجنة تحضيرية للمؤتمر. وشمل المشروع عددا من المسائل المعلقة، خاصة في مجال الموارد الخارجية (كنسبة المساعدة الانمائية الرسمية المستهدفة)، والدين الخارجي، والتجارة الخارجية، والبيئة، والمعايير المتبعة في تصنيف أقل البلدان نموا، فضلاً عن التطرق الى قضايا الحقوق السياسية وحقوق الانسان.

(*) للاطلاع على التقرير الكامل انظر الوثيقة (E/ESCWA/DPD/1992/2).

وعقدت مناقشات مكثفة في اللجنتين اللتين أنشأهما المؤتمر في محاولة لإزالة الخلافات بين مجموعات البلدان المختلفة.

وتم حل هذه المسائل في نهاية المطاف بعد مناقشات مستفيضة؛ أما التحفظ الوحيد فكان من جانب الولايات المتحدة وكان بشأن الديون والمؤسسات متعددة الأطراف والتنمية.

وفي الجلسة الختامية اعتمد المؤتمر إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات.

ويحدد إعلان باريس خمسة مجالات ذات أولوية تهتدي بها أقل البلدان نموا في عملها وهي كالآتي:

(أ) الأخذ بسياسة تقوم على الاقتصاد الكلي مع مراعاة مؤشرات السوق؛

(ب) تنمية الموارد البشرية، واحترام حقوق الانسان والأخذ بسياسات فعالة في مجالات السكان والصحة والتعليم والتدريب والعمل؛

(ج) العمل على عكس مسار التدهور البيئي؛

(د) تشجيع التنمية الريفية؛

(هـ) خلق قطاعات انتاجية متنوعة تعتمد على المبادرة الخاصة، والمشاريع العامة الكفؤة، والتعاون الاقليمي، وزيادة الوصول الى الاسواق الدولية.

كما أكد إعلان باريس على الحاجة الى دعم جهود أقل البلدان نمواً من خلال تدابير الدعم الخارجي بما في ذلك الحاجة الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية، وتخفيف الديون، وتحسين المناخ الاقتصادي الدولي.

وفيما يلي أبرز سمات برنامج العمل:

١- تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانينات. يتضمن هذا الجزء من برنامج العمل الأداء العام لاقتصادات أقل البلدان نمواً، وكذلك السياسات والتدابير المتخذة في هذه البلاد في المجالات الرئيسية، وكذلك البيئة الخارجية التي تواجهها، لا سيما في مجالات التجارة، وتدفق الموارد، والديون.

٢- هناك أربعة مبادىء أساسية يجب ان توجّه العلاقات بين أقل البلدان نمواً وبين شركائها. وهذه المبادىء الأربعة هي الآتية: '١' أن نجاح البرنامج مرتبط بتقاسم المسؤولية؛ '٢' أن أقل البلدان نمواً هي المسؤول الأول عن وضع وتنفيذ سياسات وأولويات مناسبة تحقق نموها وتنميتها؛ '٣' أني أية مشاركة

قوية تستهدف التنمية، تتطلب دعماً كافياً من شركاء أقل البلدان نمواً في مجال التنمية؛ '٤' أن تكون الالتزامات محسوبة بواقعية وتنطوي على مكاشفة بما فيه الكفاية حتى يمكن رصد وتقييم برنامج عمل التسعينات.

٣- وجود اطار عالمي يشمل العناصر التالية: اطار سياسة الاقتصاد الكلي؛ تمويل النمو والتنمية؛ المديونية الخارجية؛ التجارة الخارجية وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين أقل البلدان نمواً وسائر البلدان النامية.

٤- حشد وتنمية القدرات البشرية في أقل البلدان نمواً. ويؤكد برنامج العمل في هذا الجزء على ان سياسات حشد وتنمية الموارد البشرية يجب ان تركز على الاشتراك الكامل والاندماج والمشاركة من جميع الفئات، خصوصاً المرأة، في عملية التنمية وتعزيز رأس المال البشري، لا سيما من خلال الحصول على الخدمات الاجتماعية الكافية مع اعطاء أولوية خاصة للتعليم.

٥- تطوير القاعدة الاقتصادية وتحديثها. في هذا الجزء مطلوب من أقل البلدان نمواً ايجاد الظروف اللازمة لتشجيع التنمية في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية وتيسير ظهور المبادرات الخاصة والتشجيع على توسيع نطاقها.

٦- ترتيبات للتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض. ان الرصد والمتابعة الفعّالين على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي أساسيان لتنفيذ برنامج العمل بنجاح. ويتطلب هذا الأمر على الصعيد الوطني تعزيز عملية الاستعراض القطري كوسيلة لمناقشة السياسات وتنسيق المعونة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. ويجب تنظيم أفرقة الاستعراض القطري بصفة أكثر انتظاماً كما يجب ان تشمل هذه الأفرقة جميع المانحين المعنيين.

أما على الصعيد الاقليمي فإن اللجان الاقليمية منوطة برصد التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية ولا سيما بلدان المنطقة نفسها. كما يجب تنظيم اجتماعات مشتركة يفضل ان تعقد كل سنتين تحت رعاية اللجان الاقليمية، بهدف تحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي. كما يجب ان تعمل اللجان الاقليمية على ان تكون احتياجات أقل البلدان نموا ومشاكلها مطروقة كجزء من عملها الجاري وان تواصل المشاركة في عملية المتابعة.

أما على الصعيد العالمي فسيواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عمله كمركز تنسيق لاستعراض برنامج العمل وتنفيذه ومتابعته على المستوى العالمي وتوفير الدعم على المستوى الاقليمي. وفي هذا الصدد ينبغي ان يضطلع الفريق الحكومي التابع للاونكتاد باستعراض شامل في منتصف المدة لأوضاع أقل البلدان نمواً. ومن المرغوب أيضاً ان تعجل لجنة التخطيط الانمائي باستعراض معايير تصنيف أقل البلدان نموا ضمن البلدان النامية. ويستحسن كذلك ان يعتمد هذا الاستعراض على عنصر ديناميكي في تطبيق هذه المعايير.

النتائج

لا شك ان القيام بأعمال التحضير المستفيضة والمكثفة السابقة للمؤتمر، وزيادة تفهم المجتمع الدولي لمفهوم وواقع أقل البدان نموا، وتخفيف حدة التوترات الدولية، والتقارب الذي حدث في الايديولوجيات الاقتصادية والسياسية؛ ووجود مواقف ومطالب أكثر واقعية وأقل احتداداً بين البلدان النامية وبين أقل البلدان نموا، كل ذلك قد ساهم في بلوغ نتيجة ناجحة للمؤتمر.

ويظهر هذا في التدابير المتفق عليها والمتضافرة الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات، وفي الالتزام بتنفيذ هذا البرنامج كما هو وارد في إعلان باريس.

غير ان برنامج العمل يبقى أساسا بمثابة حل وسط بين مختلف مجموعات البلدان، وفي بعض الاحيان بين بلدان من نفس المجموعة. وقد اتضح هذا الاختلاف على أشدّه في المواقف المتعلقة بمسألة المساعدة الانمائية الرسمية والرغبة في إعلان التزامات صريحة في هذا الصدد. كما ظهرت اختلافات هامة فيما يتعلق باستراتيجية الديون الدولية، وتدابير تخفيف الديون، ونظام التجارة الدولية.

واتضح البعد السياسي أيضا الى حد بعيد في برنامج العمل. فالبرنامج مفعم بالاشارات الى احترام حقوق الانسان؛ وتطبيق الديمقراطية؛ وجعل اتخاذ القرارات عملية لامركزية واشراك الجماهير، ولا سيما المرأة؛ في جميع المستويات؛ وخلق المبادرات لتطوير اقتصادات السوق التي تشجع القطاع الخاص والمشاريع الخاصة مع تقليص وترشيد القطاع العام واعطائه دوراً داعماً. وقد روجت الولايات المتحدة أساسا هذه المفاهيم بدعم من كبرى البلدان المتقدمة الاخرى؛ وكان من السهل قبول هذه المفاهيم بفضل التقارب الناشىء بين الشرق والغرب. وارتبط نجاح جهود أقل البلدان نموا والدعم الذي لاقته من شركائها المقبلين في التنمية باحراز التقدم على هذه الجبهات. وقد أعلن العديد من أقل البلدان نموا قبولها لهذه المفاهيم في بيانات سياساتها العامة التي أدلت بها أمام المؤتمر. وانفردت الصين، من بين البلدان الكبرى، بالدفاع عن القطاع العام والتأكيد على الحقوق السيادية لأقل البلدان نمواً في اختيار مسار تنميتها واستراتيجيتها.